البنك ضخ استثمارات هائلة في تطوير وتحديث البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات

المرزوق: «الوطني» يقف على أرض صلبة ومستعدون لاقتناص الفرص في مرحلة التعافي

- سنواصل الاستثمار في المنصات الرقمية التي تدعم النمو بالمجالات الرئيسية
- إستراتيجيتنا في 2021 ستواصل التركيز على ترسيخ بصمتنا في الأسواق الدولية
- القطاع المصرفي الكويتي لعب دوراً رئيسياً في التعافي من أزمة «كورونا»

قال نائب الرئيس التنفيذي لبنك الكويت الوطني– الكويت سليمان المرزوق: « إن عام 2020 كان عامًا مليئًا بالتحديات إلا أن بنك الكويت الوطني برهن على أنه يقف على أرض صلبة في مواجهة التداعيات التي خلفتها جائحة كورونا».

وأضاف المرزوق أن دول مجلس التعاون الخليجي واجهت تحدياً مزدوجاً نجم عن تفشي جائحة كورونا وانهيار كبير في أسعار النفط، ومصاحبة ذلك من إجراءات وتدابير حكومية لوقف تفشي الفيروس شملت اغلاقاً جزئياً وكلياً، الأمر الذي أدى إلى ضعف حاد في البيئة التشغيلية ونتج عنه انخفاض فرص التمويل وتقويض تدفقات الدخل الرئيسية».

وأشار إلى أن بنك الكويت الوطني ومع بداية الأزمة فعّل خطط الطوارئ لضمان استمرارية الاعمال واتخذ كافة التدابير اللازمة للحفاظ على سلامة موظفين والعملاء.

واكد المرزوق على أن عام 2020 شهد تعزيز البنك لمعدلات راس المال والسيولة بشكل كبير وذلك من خلال إصدار سندات مساندة مقومة بالدينار بقيمة 150 مليون دينار كويتي وأخرى بقيمة 300 مليون دولار متوافقة مع متطلبات الشريحة الثانية لرأس مال البنك، والتي شهدت اقبالاً كبيراً يعكس مكانة البنك الائتمانية القوية محلياً وعالمياً، وذلك على الرغم من هذه الأوقات الصعبة.

الاستراتيجيات الرقمية

وأوضح نائب الرئيس التنفيذي لبنك الكويت الوطني– الكويت أن الوطني زاد خلال السنوات الماضية من استثماراته في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاستراتيجيات الرقمية خلال السنوات الماضية وهو ما ساهم الحصول على بيانات أكثر ديناميكية وقدم تجارب استباقية في توقعه لتوجهات ومستويات رضا عملاء البنك.

وأضاف المرزوق إلى أن قنوات البنك الإلكترونية وفرت بدائل فعّالة وعملية للفروع أثناء عمليات الإغلاق، وهو ما منح البنك المرونة التشغيلية لتغيير طريقة عمله والتكيف مع الظروف المتغيرة التي فرضتها جائحة كورونا، مشيراً إلى أن برنامج الوطني عبر الموبايل يعتبر اليوم أكبر فروع البنك وأهم قنواته الإلكترونية، حيث ارتفع عدد مستخدمي البرنامج 38% خلال 2020 فيما زادت عدد العمليات التي تمت عن طريق الموبايل بنسبة 51% مقارنة بالعام الماضي.

وشدد المرزوق على أن البنك يتطلع في العام 2021 إلى مواصلة البناء والاستثمار في التكنولوجيا والمنصات الرقمية التي تبسط العمليات وتدعم النمو في المجالات الرئيسية مثل إدارة الثروات والمعاملات المصرفية وذلك لمواكبة طموحات البنك المتزايدة مما يجعله في وضع جيد للاستمرار في أن يكون مصدر قوة لجميع أصحاب المصالح.

وأشار إلى أن الوطني ضخ استثمارات هائلة في التطوير والتطبيق الانتقائي لأحدث حلول التقنية التمكينية وتحديث البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات وضمان مرونة وقدرات الأمن السيبراني.

وأوضح أن الوطني يركز على توجيه الاستثمارات نحو التقنيات التي تعمل على تحسين الكفاءة والفاعلية على المدى الطويل لعمليات الدعم والمساندة وكذلك الاستثمار بكثافة في التشغيل الآلي بواسطة تقنية الروبوت المصرفي والتركيز على تحسين مستويات الكفاءة على صعيد توفير الوقت والتكاليف.

الأسواق الدولية

وأكد المرزوق على أن البنك سيواصل في 2021 استراتيجيته الرامية إلى ترسيخ بصمته في الأسواق التي يتواجد بها، حيث سيعمل على التوسع في السوقين المصري والسعودي بجانب العمل على تأكيد موقعه الريادي كقوة إقليمية في مجال إدارة الثروات.

وقال المرزوق: « نأمل أن يعود الزخم إلى الاقتصاد الكويتي في العام الجديد، كما أن لدينا تفاؤل إزاء قدرة الكويت على التعافي بوتيرة متسارعة رغم التحديات وحالة عدم اليقين المحيطة ببيئة الأعمال، حيث لا يزال التباعد الاجتماعي والقيود المشددة على حركة التنقل يحدان من مدى وسرعة الانتعاش الاقتصادي».

وأشار إلى أن هناك مجموعة من العوامل التي ستدعم عودة الزخم إلى الاقتصاد الكويتي منها تعافي النمو الاقتصادي من المستويات المنخفضة الحالية بالإضافة إلى استعادة مستويات الإنفاق الحكومي إلى ما قبل الجائحة، وحدوث استقرار لأسعار النفط مما يعزز ثقة المستثمرين، وأخيراً نهاية الأزمة الوبائية واستئناف الأنشطة العادية في مختلف القطاعات الاقتصادية وذلك بعد البدء في توزيع اللقاحات على دول العالم، مؤكداً على ضرورة توزيع تلك اللقاحات بشكل عادل على الدول الفقيرة حتى لا نعود من جديد إلى المربع الأول.

الاستعداد للتعافي

وقال إن الوطني سيكون أكبر المستفيدين من مرحلة التعافي بعد الجائحة، وذلك بفضل ما يتمتع به البنك من ميزات تنافسية تضمن له نمو أسرع من باقي البنوك في الظروف الطبيعية يأتي على راسها تفوق البنك في تقديم الخدمات الرقمية محلياً وإقليمياً، إلى جانب تنوع إيرادات البنك جغرافياً وقطاعياً بفضل الانتشار الجغرافي وحصته المهيمنة بالسوق الكويتي وتقديم الخدمات التقليدية والإسلامية من خلال بنك بوبيان الذراع المصرفي الإسلامي للمجموعة، وكذلك الخدمات الاستثمارية عن طريق الوطني للاستثمار.

وأشار المرزوق إلى أن الوطني سيكون أيضا في طليعة المستفيدين من الزخم المتوقع للإنفاق الاستثماري الحكومي مع تعافي الاقتصاد والإسراع بوتيرة تنفيذ المشروعات لتعويض التوقفات أثناء الإغلاق، حيث يعتبر البنك أكبر ممول للمشروعات الحكومية وبحصة تتخطى 30 % من سوق التمويل التجاري كما يمثل الوطني الخيار الأول للشركات الأجنبية العاملة في تلك المشروعات حيث يقدم خدماته لنحو 75 % منها.

استجابة سريعة

أوضح المرزوق أن الكويت كانت من أوائل الدول التي طبقت إجراءات مختلفة للحد من انتشار الفيروس عبر اتخاذ قرارات سريعة بإغلاق جزئي وكلي وذلك بهدف وقف تفشي الفيروس.

وشدد على أن الاستجابة من قبل بنك الكويت المركزي كانت مبكرة وسريعة للمحافظة على الاستقرار النقدي والمالي وتحفيز الاقتصاد وشمل ذلك خفض سعر الخصم إلى 1.5% وهو المستوى الأدنى تاريخياً، لتخفيض تكلفة الاقتراض لجميع القطاعات الاقتصادية لتعزيز بيئة داعمة للنمو الاقتصادي.

وأكد المرزوق على أن القطاع المصرفي الكويتي لعب دوراً رئيسياً في دعم القطاعين الخاص والعام وكان جزءاً محورياً في التعافي من هذ الأزمة، بفضل الجهود والاستراتيجية المتحفظة لبنك الكويت المركزي خلال السنوات الأخيرة والتي أدت إلى إكساب القطاع مزيدًا من القوة وجعله أحد دعائم الخروج من هذه الأزمة، نظراً لما تتمتع به البنوك الكويتية من رسملة جيدة، مع ميزانية عمومية قوية بشكل استثنائي من حيث السيولة وجودة الأصول.

سليمان المرزوق

«النفط» تؤكد التزام موظفيها الكامل بالإجراءات الاحترازية ضد «كورونا»

أكدت وزارة النفط على حرصها التام والكامل في تنفيذ الإجراءات والاشتراطات الصحية الصادرة عن وزارة الصحة والمتعلقة بمكافحة فيروس كورونا المستجد، حيث حرصت الوزارة ومنذ صدور قرار عودة الأعمال في الوزارات والهيئات الحكومية من قبل مجلس الوزراء في تطبيق أقصى الاجراءات الاحترازية، ووضعت نصب أعينها تنفيذ الأعمال من خلال الاستفادة القصوى من منظومة التحول الرقمي التي تم تدشينها قبل عام تقريباً.

وقالت وزارة النفط في بيان صحافي، أن لجنة متابعة ومراقبة تنفيذ الإجراءات والاشتراطات الصحية الصادرة عن السلطات المختصة والمتعلقة بمكافحة فيروس كورونا المستجد، عقدت العديد من الاجتماعات عن بعد (أون لاين) لمتابعة ومراقبة الاجراءات والاشتراطات الصحية وذلك من خلال حصر اعداد الموظفين في الوزارة خلال كافة مراحل العودة التدريجية للحياة وتحديد نسبة القوى العاملة وفق كل مرحلة واعداد الموظفين خلال النوبات بما يتناسب مع القرارات الصادرة من ديوان الخدمة المدنية واشتراطات وزارة الصحة. وذكرت «النفط» أن هناك التزام كامل بتنفيذ تعميم سياسات وإجراءات وقواعد العودة التدريجية للعمل في الجهات الحكومية الصادر من قبل ديوان الخدمة المدنية، وقامت الوزارة في تعميم تلك القواعد على الموظفين وارسالها على الايميلات الخاصة ونشرها على الحسابات الرسمية على وسائل التواصل الاجتماعي، وعقد العديد من المحاضرات عن بعد لتعريف الموظفين بالواجبات والمحظورات التي يتعين على الموظف التقيد بها ويعتبر عدم التزامه بها مخالفة تأديبية تستوجب اتخاذ الاجراءات التأديبية وفقا للمادة 55 من المرسوم الصادر في شان نظام الخدمة المدنية.

وأشارت إلى ان لجنة متابعة ومراقبة تنفيذ الإجراءات والاشتراطات الصحية في الوزارة حرصت على إعداد قائمة (Check List) يتم من خلالها رصد السلوكيات الغير صحيحة ومدى تطبيق الاشتراطات الصحية لدى الموظفين، والتأكد من النظافة والسلامة للمبنى، وجاهزية الطوابق من حيث وجود علامات إرشادية وأدوات تعقيم، وقياس مدى الالتزام، وفي حال وجود أي ملاحظات يتم ذكرها في القائمة، وتزويد مدراء ا لإدارات بها للعمل على تفادي تلك الملاحظات مستقبلا، كما تم تقديم فيديو توعوي وهمي لحالة اشتباه بوجود إصابة فيروس كورونا في مبنى القطاع النفطي. وقامت وزارة النفط وبالتعاون مع وزارة الصحة بإجراء مسحات «كورونا» لموظفي الوزارة والعاملين على عقود المقاول من العمالة الوافدة، وذلك للتأكد من خلو الموظفين من فيروس كورونا وسلامتهم أثناء مزاولتهم أعمالهم اليومية، كما تقوم لجنة الاشتراطات الصحية في الوزارة وبشكل يومي ودوري بعملية تعقيم جميع مرافق مبنى المجمع النفطي بالتعاون مع مؤسسة البترول الكويتية.

كما قامت إدارة العلاقات العامة في الوزارة بعقد العديد من الندوات الصحية الافتراضية التي حاضر فيها العديد من الدكاترة وتم مناقشة أخطار فيروس كورونا وطرق الوقاية والعلاج من خلال إتباع إجراءات السلامة الصحية والتعرف على الأخطار المترتبة في حالة الإصابة بالفيروس، مشيرة الى ان الوزارة دأبت على نشر العديد من المنشورات التوعوية الخاصة بفيروس كورونا وطرق الوقاية والعلاج من خلال اتباع إجراءات السلامة الصحية وممارسة العادات والسلوكيات السليمة للوقاية من كافة الأمراض.

وأوضحت وزارة النفط أن لجنة متابعة ومراقبة تنفيذ الإجراءات والاشتراطات الصحية الصادرة عن السلطات الصحية المختصة والمتعلقة بمكافحة فيروس كورونا في وزارة النفط تتألف من وكيل وزارة النفط المساعد للشئون الفنية م.خالد وليد الديين رئيساً للجنة و مدير إدارة العلاقات العامة الشيخة تماضر خالد الأحمد الصباح نائبا للرئيس، وعضوية كل من مراقب البيئة م.منال سبت بن سبت ومهندس أول ميكانيك م.بشار خلف الشطي ومهندس صناعة م.جاسم محمد العريعر.

وزارة النفط
Ministry of Oil

«الخطوط الكويتية» تحصل على اعتماد «الطيران المدني» لإصدار جميع أنواع الرخص الطبية

حصل مركز طب الطيران التابع لشركة الخطوط الجوية الكويتية على اعتماد الادارة العامة للطيران المدني الكويتي لإصدار جميع انواع التراخيص الطبية التي تخص قطاع الطيران، حيث أن تلك التراخيص تمكّن العاملين من الطيارين والمضيفين والشركات في قطاع الطيران من مزاولة أعمالهم بشكل سليم في جميع أنحاء العالم. وبهذا الشأن، قال الرئيس التنفيذي للخطوط الجوية الكويتية عادل الصانع: «يسر الخطوط الجوية الكويتية أن تعلن عن منحها اعتماد الادارة العامة للطيران المدني لإصدار جميع أنواع التراخيص الطبية التي تخص العاملين من الطيارين والمضيفين وشركات الطيران الذين يزاولون مهنة الطيران بالاضافة إلى امكانية منحها للطيارين للاستخدام الشخصي وللطلبة المقبلين على دراسة الطيران، وبذلك أصبحت الخطوط الجوية الكويتية الجهة الرسمية الوحيدة في دولة الكويت التي لديها الامكانية في اصدار جميع أنواع التراخيص الطبية في قطاع الطيران والذي سيعود بدوره بالفائدة والمصلحة الكبيرة على الشركة في الفترة المقبلة وبما يحقق الاهداف والخطط التي تسعى إلى تنفيذها الادارة العليا في تطوير الطائر الازرق وجعله في مصاف شركات الطيران التجاري».

وأضاف الصانع: «حصول الخطوط الجوية الكويتية على صلاحية اصدار التراخيص الطبية جاءت نتيجة لعمل دؤوب على مدار السنوات الماضية قامت به الشركة من حيث التزامها التام بجميع التعليمات الخاصة بقطاع النقل الجوي التجاري ولمواكبتها ومتابعتها المستمرة والمتواصلة والحثيثة لكافة المقاييس والمعايير العالمية الخاصة بجميع الامور الفنية والطبية والادارية بكل ما يخص قطاع الطيران، علاوة على ذلك لما تمتلكه من خبرة طويلة في مجال الطيران منذ العام 1954 والاسس التي بنيت بايدي ابنائها الاوفياء الذين عملوا بكل جد واخلاص لبناء تلك الشركة العريقة على مدار 67 عاماً». واختتم الصانع تصريحه بتقديم جزيل الشكر ووافر الامتنان لثقة الادارة العامة للطيران المدني الكويتي وعلى رأسها رئيس الطيران المدني معالي الشيخ سلمان الحمود الصباح ، مثمناً دورهم البارز وجهودهم الملموسة في تطوير قطاع النقل الجوي التجاري في البلاد.

الحاصلة على عقود في مناقصات النفط

بنك الخليج يستعد لاستقبال طلبات التمويل من الشركات الصغيرة والمتوسطة

بنك الخليج
GULF BANK

أعلن بنك الخليج عن استعداده لاستقبال طلبات التمويل من الشركات الصغيرة والمتوسطة الحاصلة على عقود في مناقصات نفطية وغيرها. وأتى هذا الإعلان بالتزامن مع المؤتمر الافتراضي لنظام تأهيل وتسجيل الشركات الصغيرة والمتوسطة في مناقصات النفط الذي نظمته مؤسسة البترول الكويتية بالتعاون مع الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وقد تم خلال المؤتمر الإعلان عن تخصيص نسبة معينة من المناقصات النفطية وعقودها، لتكون من نصيب الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال رفع حصتهم في المناقصات والممارسات وطلبات الشراء والتوريد إما بشكل مباشر أو بالباطن، حيث أن القانون ألزم الجهات العامة بتخصيص ما لا يقل عن 10% من المشتريات للشركات الصغيرة والمتوسطة، ومنحها أفضلية سعرية بما لا يتجاوز 20% من الأسعار المقبولة.

وفي ظل هذه المستجدات القانونية، وبالنظر إلى التقرير الاقتصادي الذي أثاره بنك الخليج قبل أيام حول تدني مستويات التمويل الممنوحة للشركات الصغيرة والمتوسطة، حرص البنك على تفعيل هذه الأدوات التمويلية وتقديم جميع الخيارات التمويلية المناسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة. وأطلق البنك موقعًا إلكترونيًا خاصًا لهذا الغرض.

ويمكن للشركات التقديم على التمويل عن طريق الموقع الإلكتروني، عبر تعبئة النموذج المخصص ببيانات العميل الخاصة بمعلومات الشركة وتاريخ تأسيسها وسجلها التجاري وبعض المعلومات المصرفية وبيان لمحة عن أبرز المؤشرات المالية للشركة وتدفقاتها النقدية وكذلك حجم التسهيلات النقدية وغير النقدية المطلوبة. ويقوم العميل بعد ذلك بإرسال المعلومات إلى البريد الإلكتروني المخصص لذلك، حيث يقوم البنك بعد استلام الطلب بالنظر في طلبات العملاء من هذه الفئة وتقييمها تقييمًا مبدئيًا قبل التواصل مع العملاء لكي يتم استكمال المتطلبات إذا تم إثبات الجدوى الاقتصادية.

كما يقدم بنك الخليج لعملائه من الشركات الصغيرة والمتوسطة خدمات المعاملات المصرفية الإلكترونية للشركات وتحويلات الرواتب الإلكترونية وإصدار بطاقات السحب الآلي والتسجيل في خدمات نقاط البيع وبوابات الدفع وغيرها من الخدمات للشركات، التي يمكن الاستفسار عنها والتسجيل فيها عبر الموقع الإلكتروني المخصص.